ISSN: 2352-9806 مجلة الحقوق والعلوم السياسية جامعة خنشلة EISSN: 2588-2309
المجلد 10 /العدد 01/السنة 2023/ص ص 669-683

التعاون الدولي الأمني العربي في المجال السياحي

Arab international security cooperation in the field of tourism

سياب حكيم *
كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحي -جيجل
hakim.siab@univ-jijel.dz

تاريخ الإيداع: 2022/11/25	تاريخ المراجعة: 2023/02/01	تاريخ القبول: 2023/02/02

ملخص:

صناعة السياحة العربية تمر الآن بمنعطف خطير في ظل ما تعمّ به المنطقة من أحداث سياسية وإرهاب عابرًا للحدود... تتنامى وتتكاثر بسرعة كبيرة تؤدي إلى زعزعة الاستقرار والأمن، وتصيب السياحة العربية بمرض عضال قد لا تبرأ منه، الأمر الذي يستدعي إقرار سياسة أمنية عربية موحدة تحول دون الإضرار بسمعتها أو المساس بالسائح في كافة الدول. يعالج هذا البحث إشكالية تطرح نفسها تتلخص في التساؤل الآتي: **ما مدى نجاعة التعاون الدولي العربي في توفير الحماية القانونية والإجرائية في مجال الأمن السياحي؟**

وبعد دراسة وتحليل الإشكالية تمّ التوّصل إلى نتائج البحث التي تمثلت في ضبط **مفهوم التعاون الدولي الأمني؛ ومن ثمّ تبيان أنواع وأشكال الجرائم السياحية في الدول العربية؛ وأخيرًا استراتيجية التعاون الأمني العربي في مجال الأمن السياحي.**

الكلمات المفتاحية: التعاون الدولي؛ الأمن السياحي؛ الوطن العربي؛ الإرهاب الدولي؛ الجرائم العابرة للحدود...

Abstract:

The Arab tourism industry is now going through a dangerous turning point in light of the political events and cross-border terrorism prevailing in the region... It is growing and multiplying very quickly, leading to destabilization and security, and afflicting Arab tourism with an incurable disease that may not be cured, which requires the adoption of an Arab security policy Unified regulations that prevent damage to the reputation of tourism or prejudice to tourists in all countries. This research addresses a problem that presents itself and is summarized in the following question: What is the extent of the effectiveness of Arab international cooperation in providing legal and procedural protection in the field of tourism security?

After studying and analyzing the problem, the results of the research were reached, which consisted in controlling the concept of international security cooperation; And then showing the types and forms of tourism crimes in the Arab countries; Finally, the Arab security cooperation strategy in the field of tourism security.

Keywords : International cooperation ; Tourism Security ; the Arab world ; international terrorism ; cross-border crimes...

* المُؤلِف المُراسِل.

مقدمة:

السياحة هي نشاط يقوم به فرد أو مجموعة أفراد يحدث عنه انتقال من مكان إلى آخر أو من بلد إلى أخر بغرض أداء مهمة معينة أو زيارة مكان معيّن أو عدّة أماكن، أو بغرض الترفيه وينتج عنه الاطلاع على حضارات وثقافات أخرى وإضافة معلومات ومشاهدات جديدة والالتقاء بشعوب وجنسيات متعددة يؤثر تأثيراً مباشراً في الدخل القومي للدول السياحية، ويخلق فرص عمل عديدة وصناعات واستثمارات متعددة لخدمة النشاط ويرتقى بمستوى أداء الشعوب وثقافتهم وينشر تاريخهم وحضاراتهم وعاداتهم وتقاليدهم، ويشكّل حالياً صناعة هامة وواعدة تقوم على أسس من العلم والثقافة، كما هو قائم اليوم في العديد من الدول العربية.

وردت عدة تعاريف لمصطلح السياحة منها: **"هي مجموعة العلاقات والخدمات المرتبطة بعملية تغيير المكان تغييرا وقتيا وتلقائيا وليس لأسباب تجارية أو حرفية"**، ويعد هذا التعريف من التعاريف الحديثة للسياحة حيث يحدد العلاقات والخدمات المادية التي ينتفع بها السائح مقابل دفع أجر مادي، وعلاقات أخرى معنوية إنسانية تنتج من تعامل السائح مع شعوب الدول التي يزورها ثقافيا وسلوكيا واجتماعيا.

وقد تطوّرت السياحة في القرن العشرين في العالم العربي والعالم بشكل لافت للنظر، وأصبحت الدول تتنافس لكسب السيّاح من خلال تطوير المرافق السياحية بكل الأصناف الدينية والأثرية والمناظر الطبيعية. وهناك عدة عوامل طوّرت السياحة في القرن العشرين منها: التطور الكبير والتغير المستمر في وسائل النقل المختلفة (جوية- برية- بحرية)، وتقدم وسائل الإعلام وتنوعها (المقروءة- المسموعة- المرئية) مع سهولة وسرعة نقل الأخبار المختلفة وقت حدوثها عبر قارات العالم ودوله، وما يترتب على ذلك من زيادة رغبة الأفراد في السفر وزيادة بلاد جديدة والتعرّف على ما سمعوه أو شاهدوه، التحسن المطرد في النواحي الاقتصادية مع ارتفاع مستويات المعيشة وزيادة متوسط دخل الفرد في كثير من دول العالم، مما جعل هناك فائضا ينفق في جزء منه في السياحة، بالإضافة إلى ارتفاع المستوى الاجتماعي والثقافي والعلمي لكثير من الدول والذي انعكس على الاتجاه إلى السياحة والاهتمام بها، كذلك قيام العديد من الدول بتشجيع السياحة وحرصها على تنميتها وتخطيطها وإيجاد الحلول المناسبة لمشكلاتها، خاصة الدول التي لا تملك موارد طبيعية، من اجل تحسين الدخل القومي. يعالج هذا البحث إشكالية تطرح نفسها تتلخّص في التساؤل الآتي: **ما مدى نجاعة التعاون الدولي العربي في توفير الحماية القانونية والإجرائية في مجال الأمن السياحي؟.**

1- مفهوم التعاون الدولي الأمني:

إنّ العالم الحديث ليس إلا امتداداً للعالمين القديم والوسيط، وإن كان نتاجًا طبيعيًا لهما، إلا أنّه أكثر تعقيدًا وأكثر تعددية، فمنذ بدء الخليقة؛ والإنسان ينشد الرفعة والكمال، إذ مرت البشرية عبر آلاف السنين بمراحل تاريخية مختلفة، شعر الإنسان خلالها بحاجته إلى التعاون مع أخيه الإنسان، والعيش معه في مجتمع يسوده القانون، فكانت الجماعة ثم العشيرة، فالدولة في شكلها الحديث، وكان تعدد الدول نتيجة لتعدد الجماعات البشرية، فأحست الدول

بأهمية التعاون فيما بينها، بحكم الحاجات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية... من خلال تنظيم علاقات مستمرة، تحكمها قواعد ثابتة تقوم على مبدأ أساسي، هو مبدأ التراضي والسيادة [1].

ورغم أنّ الدولة هي الوحدة الأساسية في النظام السياسي العالمي، إلا أنها ليست القوة الفاعلة الوحيدة في هذا النظام، بل أصبحت المنظمات الدولية مع التطوّرات الكبيرة التي لحقت بها في هذا العصر، قوة ذات تأثير متزايد في المجتمع الدولي [2]. حيث كان الهدف الجوهري من قيام المنظمات الدولية، هو تخفيف التوترات وتقليص حجم الفوضى، التي تميّزت بها سياسة العالم المعاصر، إذ ارتبط قيام المنظمات الدولية بالحروب التي نشأت في أوربا، واستهدفت هذه المنظمات، تعميق مظاهر ومجالات التعاون بين الدول، وتنظيم الشؤون العامة في المجتمع الدولي ([3]).

1-1 التعاون الدولي في إطار عصبة الأمم:

شكّل قيام عصبة الأمم The League of Nations التي تأسست بإبرام اتفاقية فارساي عام 1919، وبدأ وجودها الفعلي والقانوني في 10 جانفي1920، عهدًا جديدًا في التعاون بين الدول، حيث كانت أول منظمة عالمية لها صفة سياسية في التاريخ [4]، وأوكلت لها صلاحية ضمان السلام والأمن الدوليين، وتوثيق التعاون بين الأمم وتنميته [5]. ولقد تعهدت الدول التي وقعت على **عهد العصبة**، وعددها **32** دولة، بالالتزام بالمبادئ التالية [6]:

- عدم اللجوء إلى القوة من أجل حل النزاعات الدولية.
- احترام قواعد وأعراف القانون الدولي.
- احترام الالتزامات والعهود التي تنص عليها المعاهدات الدولية.
- إقامة علاقات طيبة فيما بين الدول على أساس العدل والشرف.

2-1 التعاون الدولي في إطار الأمم المتحدة:

بعد انهيار عصبة الأمم سنة 1939، وقيام الأمم المتحدة The Unated Nations سنة 1945، شهد العالم تزايدًا ملحوظا في عدد المنظمات الدولية، التي عملت على دعم التعاون بين الدول من أجل تحقيق السلم والأمن، وقد تجاوز عدد المنظمات الدولية الحكومية آنذاك ضعف عدد دول العالم، كما تزايد أيضا عدد المنظمات غير الحكومية، وبلغ حوالي ثلاثة آلاف 3000 منظمة، بعد أن كان عددها لا يتجاوز خمس مئة 500 منظمة سنة 1945 [7].

[1] - مفيد محمود شهاب، المنظمات الدولية، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1976، ص 112.

[2] - إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، 1985، ص 58.

[3] - Roger D. Hansen, "North-South Policy –What is The Problem", Foreign Affairs, U.S.A, 1980, p 1104-1128.

[4] - مفيد محمود شهاب، المرجع السابق، ص 114.

[5] - M. Masse, "Une Nouvelle Dimension de la Coopération Judiciaire en Matière Pénale –La Coopération «Verticale»", Revue Des Sciences Criminelles, N° 03, Paris, France, 2002, p 886.

[6] - رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين، المؤسسة الجامعية، بيروت، لبنان، 1986، ص 132.

[7] - Stephen M. Walt, The Origin of Alliances، Ithaca، Cornell University Press, U.S.A, 1987, p 22.

وجدير بالذكر أن عصر التنظيم الدولي قد دفع بالتعاون الدولي، من كونه مجرد باعث أو أصل من أصول العلاقات الدولية، إلى دائرة المبادئ القانونية، التي لا شك فيها [1]. فتشير الدراسات [2] في هذا الصدد إلى أن التعاون الدولي صار مبدأ من مجموعة مبادئ ومقاصد الأمم المتحدة [3]، والتي تضمنتها ديباجة ميثاق الأمم المتحدة [4]، والمادة الثانية منه [5]، بالإضافة إلى العديد من التوصيات والقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة [6].

وهكذا أصبح التعاون الدولي أحد الأسس الرئيسة للنظام الدولي المعاصر، ومبدأ من المبادئ المتعلقة بجوهره، والتي تُلزم الدول في إطار المجتمع الدولي المنظم، بوجوب التعاون فيما بينها، سواء على المستوى الثنائي أو الإقليمي أو الدولي، من خلال الهيئات والوحدات الدولية بكافة أنواعها [7]، وكانت حصيلة هذه التطوّرات جميعا، أن باتت أغلب دول العالم تؤمن بأنّه من الأفضل توجيه طاقاتها نحو الصالح المشترك وزيادة التعاون فيما بينها في شتى المجالات.

خلاصة: *يعتبر التعاون الدولي بصفة عامة من المفاهيم التي يصعب وضع تعريف جامع مانع لها، نرجع ذلك لأسباب عدة نذكر منها:*

- *اتساع المجال والصور والأشكال التي يمكن أن يتخذها هذا التعاون، وعدم إمكان حصرها أو حصر الوسائل الجديدة والمتجددة، التي تجعل هذا التعاون يتغيّر ويتطوّر بشكل دائم ومستمر.*

---

[1] - محمد السعيد الدقاق، التنظيم الدولي، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، دون تاريخ، ص 31-34.

[2] - عبد الله العريان، "فكرة التنظيم الدولي – تطوّرها التاريخي وخصائصها الحاضرة"، مجلة القانون والاقتصاد، العدد 02، السنة 25، القاهرة، مصر، 1955، ص 208-220. عائشة راتب، التنظيم الدولي، الكتاب الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1970، ص 5-12. حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن – دراسة في تطوّر التنظيم الدولي منذ 1945، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1995، ص 80-86. محمد السعيد الدقاق: المرجع السابق، ص 47-48.

- Abdullah El-Arian, Le Rapport Sur les Relations Entre les Etats et les Organisations Internationales، Annuaire de la Commission de Droit Internationale، N° 11, 1963, p 167-187.

[3] - حددت المادة الأولى من الميثاق أهداف ومقاصد الأمم المتحدة ذلك على النحو التالي: "حفظ السلم والأمن الدوليين، إنماء العلاقات الودية بين الأمم، تحقيق التعاون الدولي في شتى الميادين، تنسيق الأنشطة الدولية وتوجيهها لخدمة أهداف المنظمة"، أنظر المادة الأولى الفقرة 1؛ 2؛ 3 و4 من ميثاق الأمم المتحدة، تم اعتماده في مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بنظام الهيئة الدولية (بسان فرانسيسكو(San Francisco، الولايات المتحدة الأمريكية، بتاريخ 26 جوان 1945، ودخل حيز التنفيذ في 24 أكتوبر 1945.

[4] - نصت ديباجة ميثاق الأمم المتحدة على أنّه: "...أن نأخذ أنفسنا بالتسامح، وأن نعيش معاً في سلام وحسن جوار، وأن نضم قوانا كي نحتفظ بالسلم والأمن الدولي، وأن نكفل بقبولنا مبادئ معيَّنة ورسم الخطط اللازمة لها، وألاّ تُستخدم القوة المسلحة في غير المصلحة المشتركة، وأن نستخدم الأداة الدولية في ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها، قد قرَّرنا أن نوحّد جهودنا لتحقيق هذه الأغراض...".

[5] - نصت الفقرة 05 من المادة 02 من ميثاق الأمم المتحدة على أنه: "يقدِّم جميع الأعضاء كل ما في وسعهم من عون إلى الأمم المتحدة في أي عمل تتخذه وفق وفق هذا الميثاق، كما يمتنعون عن مساعدة أية دولة تتخذ الأمم المتحدة إزاءها عملاً من أعمال المنع أو القمع".

[6] - فهناك على سبيل المثال؛ قرار الجمعية العامة الصادر في 24 أكتوبر 1970 بشأن مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول، الدول، كذلك القرار رقم 3201 المؤرخ في 01 ماي 1974، بشأن إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، والذي أشارت مادته الرابعة إلى التعاون بين الدول على أوسع نطاق ممكن، الذي يقوم على العدالة والمساواة، ويهدف إلى إزالة مظاهر التفاوت، وتحقيق الرخاء. أنظر نص القرارين على الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة: www.un.org شوهد يوم: 10 أكتوبر 2022.

[7] - صلاح الدين عامر، قانون التنظيم الدولي – النظرية العامة، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1981، ص 288.

- *كما ترجع هذه الصعوبة أيضًا لارتباط هذا المفهوم بكل من المفاهيم؛ الاقتصادية، الاجتماعية، الأمنية، القضائية... وهي أيضًا مما يصعب وضع مفهوم موحّد بين دول العالم لأي منها* [1].

2- الجرائم السياحية في الدول العربية:

إنّ تطوّر السياحة وتعدّد مجالاتها ووجهات قاصديها وارتفاع مردوديتها ودخلها لدى عديد الدول العربية لا يمكنه أن يضاهي في شيء أمن السائح وحاجته الملحة له وهو همّ تتقاسمه جميع الدول ذات الاقتصاديات السياحية لتحقيق ذلك لفائدة رعاياها والوافدين من هنا تكمن أهمية إرساء وسنّ قوانين الأمن السياحي.

وتهدد السائح عديد المخاطر يعد الإرهاب أسوأها ويكفي الرجوع إلى بعض الحوادث التي طالت منطقتنا العربية على سبيل الذكر تفجيرات الأقصر بشرم الشيخ بمصر سنة 1997، وحادثة جربة سنة 2002 وسوسة سنة 2015 بتونس، ومراكش والدار البيضاء بالمملكة المغربية، إضافة إلى الحقبة المظلمة خلال بداية التسعينات من القرن الماضي للجزائر للتأكيد على آثار الإرهاب الوخيمة على المستوى الأمني والاقتصادي والاجتماعي والنفسي...

تتخذ بعض الفئات المتخصصة من المجرمين والمنحرفين من السياحة لمزاولة نشاطها الاجرامي بأنواعه المختلفة ويكون المجني عليه هنا هم السياح الذين يقع الاعتداء على حياتهم؛ أموالهم وأعراضهم، وبالتالي يؤثر ذلك على الاقتصاد الوطني للدول العربية وسمعتها السياحية.

2-1 واقع السياحة في دول الربيع العربي:

بحسب بيانات البنك الدولي فقد شكلت عائدات السياحة في دول الربيع العربي (تونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا) في العام 2010 نحو 24.5 مليار دولار، كان لمصر منها النصيب الأوفر بنحو 13.6 مليار دولار، ثم سوريا بنحو 6.3 مليارات دولار وفي سوريا حيث قطاع السياحة يساهم بـ 12% من الدخل القومي للبلد ويلعب دوراً رئيساً في توفير فرص شغل لأكثر من 14% من القوة العاملة في سوريا ويشكل خمس عائداتها من العملة الصعبة فأي خلل يصيبه سيؤثر بشكل سلبي للغاية في الاقتصاد السوري ككل. وحلت تونس ثالثا بنحو 3.4 مليارات دولار، في حين كان حظ ليبيا هو الأقل بعائدات قيمتها 170 مليون دولار فقط. ونتيجة لأعمال الإرهاب انخفض معدل السياح إلى العالم العربي بنسبة تفوق 41 %، كما انخفض دخل السياحة في تونس بنسبة 43% وفي المغرب بنسبة 17% عام 2003.

وتبين لنا بيانات البنك الدولي انه في 2014 تراجعت الإيرادات السياحية لدول مثل تونس ومصر واليمن بنسبة 55% لتنتقل من 24.5 مليار دولار في 2010 إلى 11 مليار دولار أي أن الخسائر بلغت 13.6 مليار دولار، لتصل نسبة انخفاض الإيرادات في 2013 إلى 55.5% مقارنة بما كانت عليه في العام 2010.

2-2 الثورات العربية والسياحة؛ أي علاقة؟:

أصبحت السياحة في البلاد العربية أحد الموارد المهمة في تنمية الدخل الوطني، والتحول نحو موارد بديلة ودائمة عن الثروة البترولية الناضبة، لهذا تتجه معظم البلدان العربية إلى الاهتمام بهذا القطاع وبحث السبل الكفيلة لتنشيطه

[1]- Muller Rappard et Wisse, "Compte Rendu de la Conférence D'experts Internationaux Sur la Justice Pénale Internationale Réunie à Syracuse du 04 à 08 Décembre 1994", Revue Internationale de Droit Pénale, N° 162, Paris ,France , 1996, p 40.

وتسريع نموه، الا ان الإرهاب وأشكاله المتعددة وأهدافه الغير واضحة المعالم كان لها تأثيرا سلباً على كل القطاعات في المجتمع ومنه بالتأكيد هو قطاع السياحة، خصوصاً في عالمنا العربي ابتداء، لأن مسرح الإرهاب تم بناؤه في هذه البقعة من العالم، سواء كان بصورة متعمدة من بعض اللاعبين الأساسيين، أو من خلال ردّود الفعل التي تظهر وكأنها منظمات مبنية على أحداث محددة المعالم، ونظراً لأن اعتماد أكثر الدول العربية على السياحة، هو حجر الزاوية في اقتصاداتها، لذا فإن تأثير الإرهاب السلبي يطال جميع النواحي الاقتصادية ويظهر وبصورة فورية عندما يحدث أي عمل إرهابي، والمتأثر الرئيسي هو صناعة الفنادق والضيافة والنقل وصناعة الأطعمة، وينعكس بالتالي سلباً على جميع القطاعات إذا تضررت هذه القطاعات، حيث أن حجم الاستثمارات في هذه القطاعات يشكل نسبة كبيرة من حجم اقتصاد أية دولة تعتمد في دخلها القومي على هذه الصناعة.

كان من بين افرازات الثورات العربية ظهور تنظيمات ارهابية خطيرة حيث أصبحت هذه الأخيرة في وقتنا الحاضر من المواضيع التي تقلق المجتمع الدولي، وتحظى باهتمام واسع من لدن الخبراء والمحللين، فالآثار الناجمة عن الاعمال الإرهابية تشكل خطرا على كل من الفرد والمجتمع، ومنها هذه الآثار ما يطال النشاط الاقتصادي وخصوصا النشاط السياحي [1].

اعتمدت الجماعات والتنظيمات الإرهابية في الحقيقة على استهداف صناعة السياحة إدراكًا منها لضعف تلك الصناعة للعوامل الخارجية، وبالتالي سهولة التأثير عليها والاستفادة من الطبيعة الخاصة بها لتحقيق عدد من الأهداف الاستراتيجية. حيث يعتبر القطاع السياحي من أكثر القطاعات الاقتصادية تضرراً من مجيء الربيع العربي سواء في الدول التي حصل فيها التغيير مثل تونس ومصر او تلك التي لم تصل الامور الى درجة تغيير النظام والتي تأثرت برياح الثورات العربية مثل المغرب والأردن ولبنان. وبحسب أرقام صادرة عن مؤسسات تابعة للجامعة العربية وأخرى محلية أكدت أن خسائر هذا القطاع في دول **"الربيع العربي"** بشكل دراماتيكي حيث بلغت ما يقرب من 8 مليارات دولار عن عام 2011 على سبيل المثال في مصر وتونس بلغت معدلات التراجع في تدفق السياح ومداخيل السياحة من 50 إلى 70 بالمئة في معظم الوجهات السياحية خلال عامي 2012 و2013، وفي سوريا واليمن أصيبت السياحة الخارجية بركود تام، أما في الأردن ولبنان فتأثرت السياحة سلبيًا جدًا بسبب تداعيات الأزمة السورية.

- **تونس**[2]: وكأنّه ينقص تونس، بلد السياحة في العالم العربي، هجمات إرهابية ضد قطاعه السياحي الذي ينظر الكثيرون إلى تطوّره كمثال يُحتذى للسياحة العربية التي رسّخت أقدامها في خارطة السياحة الدولية خلال العقد الأول من القرن الحالي، الضربة الأخيرة التي نفذها الإرهاب أواخر شهر جويلية 2015 في فندق **"امبريال مرحبا"** بولاية سوسة جاءت مع بداية موسم سياحي انتظره قطاع السياحة التونسية بفارغ الصبر، ويعود ذلك لعدة أسباب أبرزها أن تونس

[1]- عبد الحافظ الصاوي: السياحة في العالم العربي هل تصمد أمام النزاعات والحروب وجائحة كورونا؟، مقال منشور على الرابط: https://www.aljazeera.net/ebusiness شوهد يوم: 15 أكتوبر 2022.

[2]- عامر العمران: الارهاب وأثره على السياحة في دول الربيع العربي، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، مقال منشور على الرابط: http://rawabetcenter.com/archives شوهد يوم: 15 أكتوبر 2022.

بدأت تتعافى من تبعات هجوم إرهابي آخر ضرب متحف "باردو" قرب العاصمة تونس في مارس 2015 وخلف عشرات الضحايا بين قتيل وجريح.

كما شهدت البلاد في أكتوبر 2014 انتخابات ديمقراطية تعددية بشرّت بنهاية حالة الاضطرابات الأمنية والسياسية التي عرفتها البلاد على مدار السنوات التي تلت الثورة التونسية أواخر 2010 وأوائل 2011، وعلى ضوء ذلك عقد التونسيون آمالا عريضة على موسم سياحي يجذب ملايين السياح الأجانب ويعيد دفع عجلة الاقتصاد التونسي الذي تعد السياحة أحد ركائزه الأساسية منذ نحو ثلاثة عقود، ويأتي القطاع السياحي بما لا يقل عن 20 بالمائة من إيرادات تونس من العملات الصعبة، كما يعمل به ما يزيد على 400 ألف شخص، وتذهب التقديرات إلى أن متطلبات المعيشة لنحو 20 بالمائة من التونسيين مرتبطة بدخلهم من السياحة، وكشفت إحصائيات وزارة السياحة أن عدد السياح الوافدين على تونس تراجعت بنسبة 17.9% في الفترة المتراوحة بين كانون الثاني – ونيسان 2015 مقارنة بنفس الفترة من 2014 وذلك نتيجة الانخفاض الكبير في عدد السياح الأوروبيين، وأضافت الإحصائيات أن الاعتداء الإرهابي على متحف باردو تسبب في تراجع عدد السياح الفرنسيين بـ 18.1% والألمان بنسبة 11.5%.

- **مصر:** لقد خسرت مصر مبالغ كبيرة من دخل السياحة الذي يعيش عليه ملايين المصريين خصوصا في المدن السياحية مثل "شرم الشيخ، الغردقة، الأقصر" وبعد تفجير الأقصر واغتيال النائب العام هشام بركات وغياب الأمن والاستقرار ضربة موجعة لقطاع السياحة المصري.

ووضعت الحكومة المصرية لنفسها هدفًا يقضي بتحقيق نسبة نمو بمستوى 7% في حين يعاني قطاع السياحة الذي يشكل دعامة الاقتصاد المصري من انعدام الاستقرار. وفي العام 2014 لم يتجاوز عدد السياح الذين زاروا مصر 9,9 ملايين بالمقارنة مع حوالي 15 مليونًا العام 2010. حيث تعدُّ السياحة مصدر استقرار اقتصادي لمصر في بلد ليس لديه ركائز اقتصادية متينة كالصناعة والفلاحة يمكن أن تعوض الخسائر التي قد تأتي من قطاع خدمي كالسياحة، فقد تراجعت نسبة النمو في قطاع السياحة 20% خلال عام 2011 وهو ما يعني خسائر جمة للبلاد.

- **الأردن:** على صعيد متصل أثرت الاضطرابات التي تهز منطقة الشرق الاوسط سلبا على السياحة في الاردن كما يتضح من تراجع اعداد السياح والعائدات لكن مسؤولي هذا القطاع يعتزمون إطلاق حملة للحد من الاضرار وجذب السياح المترددين في التوجه الى المملكة، وبدأت معاناة قطاع السياحة في الاردن الفعلية مع الازمة التي خلفها الربيع العربي عام 2011 حيث بدأت اعداد الزوار والعائدات بالتراجع، ثم ساءت الاوضاع أكثر بعدها بسنوات بعد سيطرة "تنظيم داعش المتطرف" على مناطق شاسعة في سوريا والعراق المجاورين [1].

- **العراق:** يعاني قطاع السياحة في العراق شللا كاملا بسبب الاوضاع الامنية وتدمير معظم المواقع الاثرية والدينية في الموصل، والازمة الاقتصادية التي يمر بها العراق بسبب انخفاض اسعار النفط، والفساد المالي والاداري وضعف الترويج السياحي، ومثل القطاع السياحي قبل 2003 نسبة 3% من اجمالي الناتج المحلي، بسبب الوضع الامني ووفرة الاماكن سياحية.

[1]- عبد الحافظ الصاوي، المرجع السابق.

على الرغم من استقبال العراق لـ (1.5) مليون ونصف سائح بهدف السياحة الدينية عام 2010، حقق خلالها العراق وفرة مالية تقدر بمبلغ ثلاث مليار دولار، الا ان العام 2015 لم يسجل دولار واحد من قطاع السياحة الاثرية، ولم يدخل سوى 200 شخص اجنبي باعتبارهم خبراء للآثار، اذ تشكل السياحة الدينية 99% من مجوع السياحة في العراق، ويأتي 88% من السياح من دول ايران وباكستان والهند ودول الخليج العربية ولبنان، اذ تعد هذه السياحة الدينية على مدى عقود مصدرا مهما للعملة الاجنبية بعد واردات النفط، فضلا عن مساهمتها في دعم الناتج المحلي الاجمالي وميزان المدفوعات.

والعراق في ظل الفوضى العربية الحالية، والاوضاع الامنية فيه، كان من الممكن ان يكون من أكثر الدول التي يجب ان يستثمر الوضع الأمني المستقر في أكثر من منطقة من مناطق العراق مثل كردستان العراق والمدن المقدسة في كربلاء والنجف الاشرف ويحذو حذو اسبانيا وتركيا والخليج حيث ارتفعت نسب السياح القادمين لهذه الدول هذا الصيف لتعويض النقص الحاصل في الدول المضطربة وتعد هذه فرصة لتعريف السياح الأجانب على المناطق الأثرية والسياحية والدينية والمناطق ذات الطبيعة الجميلة في شمال العراق من اجل ان نؤسس لقطاع سياحي قوي يمكن ان يساعد على زيادة الدخل الوطني وتنوعه وان يكون ظهيرا للموارد الطبيعية الأخرى[1].

2-3 الأسباب التي أدت إلى استفحال الجريمة السياحية في الدول العربية:

- **غياب الثقافة السياحية في الدول العربية:** يتمثل في جهل السائح بمعالم البلاد وعدم فهمه لطابع المواطنين وشعوره بالغربة، مما يجعله عرضة للمجرم السياحي الذي يستغل ذلك فيقوم بسرقة السائح أو الاحتيال عليه أو تهديده للحصول على مبالغ مالية أو أي شيء مادي منه بدون أي حق. وكذلك انصراف اهتمام السائح وتركيز انتباهه على مشاهدة المعالم السياحية أو الاثرية تجعله لا يدري بما يدور من حوله الأمر الذي يسهل ارتكاب الجرائم ضده.
- **غياب الأمن السياحي:** أي غياب وسائل الاعلام والدعاية بمعظم الدول العربية دائما ما تطمئن السائح إلى توافر الأمن والطمأنينة في البلاد، وهنا يستغل بعض المجرمين والمنحرفين ذلك في التعدي على السباح في حالة وجودهم في اماكن منعزلة أو سرقتهم أو محاولة الاعتداء على الأعراض خاصة النساء منهم. بعض السياح خاصة القادمون من بلاد مشهود لها بالأمن (خاصة الأوربية منهم) لا يتخذون احتياطات تأمين أمتعتهم وممتلكاتهم أسوة بما تعودوا عليه في بلادهم، الأمر الذي يسهل للمجرم ارتكاب جريمته مع هذه النوعية من السياح. حرص السائح على الاستفادة من كل وقته وارتباطه بميعاد للمغادرة يجعله يعزف عن الابلاغ بما يقع عليه من جرائم، وهنا يستغل بعض المجرمين المخضرمين هذه الظروف فيزيدون من ارتكاب جرائمهم ضد المجموعات السياحية المعروفة بضيق وقتها.

2-4 أبرز الجرائم السياحية في الدول العربية[2]:

- **جريمة جلب المخدرات والسموم البيضاء:** تتمثل هذه الجريمة في الجلب والتصدير لهذه المادة، وقد استفحلت في دول العربية خلال القرن الماضي والعشرية الأخيرة خاصة في ظل تنامي الهجيرة غير شرعية؛

[1]- حمد جاسم محمد: المرجع السابق.

[2]- اللواء فؤاد علام: أخطار السياح -مكافحة جرائم السياحة، بحث مقدم إلى الدورة التدريبية التاسعة والعشرين، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، السعودية، 1992، ص 73.

- **جرائم التهريب الجمركي:** وهي من الجرائم الشائعة الارتكاب بمعرفة نوعية معينة من السياح، والقاعدة التي تحكم التشريعات الجمركية بصفة عامة هي خضوع البضائع الواردة من الخارج لضريبة الوارد؛
- **جرائم التهريب النقدي:** بالإضافة إلى جرائم تزييف العملة وادخالها للبلاد، وجرائم التزوير واستعمال المحررات المزورة، كذلك جرائم التجسس والتخابر؛
- **جريمة الاحتيال:** تعد جريمة الاحتيال من بين الجرائم التي يمكن ان يرتكبها السائح الأجنبي فبالرغم من أن هذه الجريمة في الغالبية منها يكون السائح ضحيتها فإنه في حالات معينة فد يكون هو الجاني فيها حيث يستغل السياحة ستارا له في هذه الحالة؛
- **الجرائم الأخلاقية:** وتأتي على رأس قائمة الجرائم التي تدخل في إطار هذا القسم جريمة الفعل الفاضح العلني وجريمة المعاكسات وهي الجرائم الشائعة الارتكاب بمعرفة السياح الأجانب، والأصل من تجريم الفعل الفاضح هو حماية الشعور العام بالحياء؛
- **جريمة شرب الخمر والسكر العلني:** هي لا تعد جريمة في غالبية التشريعات الوضعية إلا إذا وصل الجاني إلى حالة السكر البين، فمجرد شرب الخمر في خد ذاته ليست جريمة إلا إذا وصل بشاربه إلى درجة السكر وضبط في أحد الطرق العمومية أو المحلات العمومية.

3- استراتيجية التعاون الأمني العربي في مجال السياحة:

أصبح لا يخفى على أحد الآن؛ أنّ قطاع السياحة في الوطن العربي عرضة للتأثر بالتطورات السياسية السائدة في المنطقة، ولا سيما التطورات في عملية السلام. وسيظل غياب السلام الشامل عائقاً رئيسياً أمام تنمية قطاع السياحة وتوسيعه في بلدان المنطقة. وتشكل ضعف البنية التحتية والخدمات الأساسية المتصلة بها عائقاً آخر أمام سرعة نمو السياحة في المنطقة. وفي الوقت ذاته، يعتبر ظهور أسواق سياحية جديدة في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في جنوب آسيا وشرقها، مصدراً للمنافسة الحادة للأسواق السياحية في البلدان العربية. فقد تمكنت الاقتصادات الآسيوية السريعة النمو من النجاح في توسيع أسواقها السياحية التي تعتبر حالياً أسرع الأسواق السياحية نمواً في العالم. كما ظهرت أسواق سياحية ذات قدرة كبيرة على المنافسة في الصين وماليزيا وسنغافورة وتايلاند وهونج كونغ. وتندرج الصين وماليزيا في عداد أكبر 20 بلداً مستقبلاً للسياحة.

3-1 السياحة العربية في ظل الأوضاع الراهنة:

جاء في تقرير أعدته مجلة الاقتصاد والأعمال العربية الدولية التي تصدر من بيروت أن عدد الجهات الصناعية والتجارية والخدمية والزراعية التي تستفيد من السياحة بشكل مباشر أو غير مباشر يصل إلى نحو 60 جهة، ويأتي في مقدمتها الزراعة والحرف والصناعات الغذائية والبناء والنقل والاتصالات والتجارة.

على صعيد آخر فإن الكثير من المستثمرين الأجانب في الدول العربية اكتشفوا فرص استثمارهم هناك من خلال جولات سياحية قاموا بها إلى هذه الدول، ومما يعنيه ذلك أن انكفاء السياح الأجانب الذي يشكلون أيضا مصدر الدخل الأساسي للسياحة في البلدان السياحية العربية يشكل ضربة موجعة لاقتصاداتها، ومن هنا تأتي أهمية إيجاد البدائل

التي تخفف من تبعات تدهور السياحة على الاقتصاد، لاسيما وأن القضاء على عوامل عدم الاستقرار واجتثاث جذور الإرهاب العابر للحدود تتطلب سنوات طويلة حتى في حالة توسيع التحالفات الدولية والإقليمية القائمة حاليا لمواجهته.

بعض الخبراء والمعنيين أمثال؛ **بلميهوب نور الدين** مدير عام الديوان الوطني للسياحة في الجزائر يرى بأنّ: **"الظروف الحالية التي تشهدها الدول العربية لا تسمح بالتعويل على السياحة الخارجية، وعليه لابد من التركيز على السياحة الداخلية التي يمكن أن تخفف من حدة الأزمة شريطة نجاح الجهات الحكومية والسياحية المعنوية في الترويج لها"**[1]، وهناك من يدعو إلى مزيد من الإجراءات التي من شأنها تشديد القبضة الأمنية الحكومية الهادفة إلى حماية المنشآت السياحية، وقد أظهرت إجراءات كهذه نجاحا ملموسًا في مصر بمنطقة شرم الشيخ والمنتجعات السياحية المجاورة، غير أنه وبغض النظر عن مدى النجاح في هذه الخطوة أو تلك فإن الأوضاع الأمنية والسياسية في الدول العربية باستثناء القليل منها تنبئ بما لا يقل عن خمس سنوات عجاف أخرى قادمة للسياحة العربية.

حيث تأثرت اقتصاديات العديد من الدول العربية بشكل كبير وخسرت دول مثل: سوريا واليمن وليبيا عائداتها السياحية، فيما تآكلت الإيرادات في تونس ومصر، وشكل تراجع الإيرادات فيهما أزمة حقيقية. هناك تخوفا من الاوضاع في معظم الدول العربية حيث تشهد تراجعا ملحوظا للسياحة، وقد توقفت الحجوزات المتعلقة بفصل الخريف. نتيجة للعمليات الإرهابية التي حصلت، وسيكون لهذا ثمن باهض ستدفعه دول الربيع العربي، وخصوصا ان المنطقة مازالت تشهد ازمات وصراعات، وهو ما يدعوا الى التشاؤم حول مستقبل السياحة العربية على المدى المتوسط خصوصا مع استمرار الأعمال الارهابية والترويج لها.

2-3 **آليات التعاون الأمني العربي في مجال السياحة:**

تتعدد صور التعاون العربي في قطاع السياحة حيث بدأت صور التعاون في المجال السياحي بانتشار الاتفاقيات السياحية الثنائية بين عدد كبير من الدول العربية تحولت بعد ذلك إلى تعاون متعدد الأطراف في إطار جامعة الدول العربية، وفيما يلي نعرض ما تم تحقيقه في جوانب التعاون العربي في قطاع السياحة.

- **الاتفاقيات العربية الثنائية للتعاون في مجال السياحة (الآليات القانونية):** عقدت الدول العربية أكثر من 40 اتفاقية سياحية بينية في إطار ثنائي أو ثلاثي لدعم وتشجيع السياحة العربية وقد صاحب هذه الاتفاقيات مجموعة بروتوكولات وملاحق كما تعرضت للتجديد والتطوير حتى تواكب الأسس والمبادئ والقرارات والإعلانات الصادرة عن المؤتمرات والمنظمات الدولية العاملة في مجال تشجيع التعاون السياحي وقد كان أكبر عدد من الاتفاقيات السياحية من نصيب مصر التي عقدت 11 اتفاقية ثنائية مع دول عربية مختلفة.

تنبثق عن الاتفاقيات السياحية الثنائية أمانة فنية دائمة تتولى إعداد برامج الاجتماعات الدورية والدعوة لها ومتابعة تنفيذ بنود الاتفاقية وعادة ما تشكل لجان فنية متخصصة لدراسة ومتابعة موضوعات محددة كالاستثمار أو التعليم والتدريب أو تيسير الإجراءات أو الترويج السياحي...

[1]- أنظر الموقع: http://www.nilenetonline.com شوهد يوم: 15 أكتوبر 2022.

تتمثل أهم أحكام الاتفاقيات السياحية البينية العربية في تبادل الخبرات السياحية والمعلومات والإحصاءات والتدريب والتأهيل والمشاركة في المؤتمرات والندوات المتخصصة في هذا المجال، بالإضافة إلى توحيد القوانين والتشريعات والأحكام والضوابط السياحية ووضع أسس مشتركة للمصطلحات والتصنيفات للخدمات السياحية والمنشآت والحفاظ على البيئة والتراث والثروات والموارد السياحية الطبيعية والتراثية، آما تهدف إلى تبسيط إجراءات تنقل السياح من خلال تسهيل منح تأشيرات الدخول وتيسير الإجراءات الجمركية والمالية والإدارية والمصرفية، ووضع خطط وسياسات سياحية مشتركة واستمرار التشاور لحل المشكلات السياحية الطارئة، بالإضافة إلى العمل على تنسيق السياسات السعرية والترويج السياحي والدعاية والإعلان والتسويق المشترك وتنسيق المواقف في المؤتمرات والمحافل السياحية الدولية.

- **جهود التنمية السياحية في إطار جامعة الدول العربية (الآليات الإجرائية):** وتتمثل فيما يأتي:

أ- **المجلس الوزاري العربي للسياحة:** أُنشأ المجلس الوزاري العربي للسياحة في عام 1997 في إطار الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وتولى أمانته قطاع الشؤون الاقتصادية، وتركزت أهدافه في تعزيز السياحة العربية البينية، وتنمية قطاع السياحة بالدول العربية لتعظيم مساهمته في التنمية المستدامة الشاملة الاقتصادية والاجتماعية .

كما استهدف جذب مزيد من السياحة العالمية إلى المنطقة العربية وزيادة نصيب تلك المنطقة من العوائد السياحية العالمية، وتساعد المجلس في أعماله لجنة تنفيذية تضم ممثلين لجميع الدول العربية من كبار المختصين بالقطاعين الحكومي والخاص بما يتيح مجالاً للتفاعل المطلوب بين الأجهزة الرسمية المنظمة والمشرعة لقطاع السياحة والقائمين على النشاط السياحي والاستثمارات السياحية.

يتعاون المجلس الوزاري العربي للسياحة مع عدد من المنظمات والاتحادات العربية والدولية لإنجاز مهامه، كمنظمة السياحة العالمية والمنظمة العربية للسياحة والاتحاد العربي للفنادق والسياحة واتحاد الكتاب السياحيين العرب والاتحاد العربي للنقل الجوي، والاتحاد العربي للنقل البري ولجنة السياحة الخليجية والاتحاد العربي للمعارض والمؤتمرات الدولية وغيرها من الأجهزة والمؤسسات ذات الصلة بأهداف المجلس.

قام المجلس الوزاري العربي للسياحة بممارسة أنشطته وفقاً لخطط عمل ثلاثية تغطي عدة محاور: محور التنمية والتمويل والاستثمار السياحي، محور الترويج والتسويق، محور المعلومات والإحصاءات، محور التعاون الدولي، محور تسهيلات حركة السياحة العربية البينية، محور تحرير تجارة الخدمات السياحية، محور التكامل الاستثماري، ومحور الجودة السياحية.

وقد وضع المجلس الوزاري العربي للسياحة تصوراً لأشكال التنسيق العربي في مجالات الترويج والتنشيط والتسويق بما يحقق المصالح المشتركة، ومن بين تلك الأشكال إقامة المعارض والأسواق السياحية العربية المشتركة، الحضور العربي المشترك في المعارض والأسواق الدولية، والتنسيق بين مكاتب السياحة العربية في الدول والأسواق الأجنبية، وقد شهد عام 2007إقامة أول معرض مشترك للسياحة البينية على هامش الدورة العاشرة للمجلس الوزاري العربي للسياحة، وتجرى دراسة المشاركة الجماعية في بورصة برلين السياحية الدولية تحت مظلة جامعة الدول العربية توحيداً وتنسيقاً لجهود الترويج العربية.

ب-المنظمة العربية للسياحة: بدأت فكرة المنظمة العربية للسياحة في اجتماعات المجلس الوزاري العربي للسياحة كمظلة للقطاع الخاص العربي في هذا المجال، وقد تم إقرار المنظمة من قبل المجلس الوزاري العربي للسياحة في عام 2006 واتخذت من مدينة جدة السعودية مقراً لها .وتسعى المنظمة إلى تحقيق عدد من الأهداف التي من بينها:

- تعظيم العوائد الاقتصادية للسياحة في الدول العربية.
- تفعيل مشاركة القطاع الخاص والمجتمعات المحلية في عملية التنمية السياحية.
- اعتماد قطاع السياحة كأداة فاعلة لتحسين دخل المواطن والحد من الفقر والبطالة.
- تعزيز مبدأ الشراكة في الإدارة الوطنية للسياحة.
- رفع كفاءة البناء المؤسسي لقطاع السياحة في الدول العربية.
- وضع وقيادة سياسات التسويق والترويج السياحي للدول العربية.

حيث تم قبول عضوية المنظمة العربية للسياحة كعضو منتسب بمنظمة السياحة العالمية في عام 2006 ويتوقع أن يساهم ذلك في خدمة القطاع السياحي العربي والرقي به من خلال التعاون في النواحي التقنية والاستفادة من خبرات منظمة السياحة العالمية في تنفيذ بعض الدراسات والمشاريع للدول العربية، وتتبنى المنظمة حالياً نظام السياحة الصادر عن منظمة السياحة العالمية وتتولى تعميمه على كافة الدول الأعضاء.

وأيضا وقعت المنظمة مجموعة من الاتفاقيات في مجالات مختلفة منها تأسيس مصرف سياحي، إطلاق موسوعة السياحة العربية، تدريب الكوادر السياحية العربية، إنشاء شركة للاستثمارات السياحية، وإطلاق موقع (إجازتي) على شبكة الإنترنت بالإضافة إلى توقيع بروتوكول تعاون بين المنظمة وقناة السياحة العربية لتفعيل دور الإعلام السياحي العربي وإنتاج برامج حول السياحة العربية البينية والدولية، كما أطلقت المنظمة أول مشاريعها الداعمة لتنمية السياحة العربية والمتمثل في الصندوق العربي السياحي برأسمال خمسمائة مليون دولار بتحالف مع شركتين استثماريتين عربيتين وينص نظامه الأساسي على استقلال الذمة المالية وفتح باب الاكتتاب للأفراد ويهدف الصندوق إلى إيجاد حلول لمشاكل التمويل للمشروعات السياحية العربية وتوفير السيولة لها.

ج-اتحاد منظمات مكاتب السياحة العربية: وهي منظمة اقليمية يقتصر نشاطها على تنمية السياحة الدولية ومقرها الرئيسي بيروت وتنتمي اليها هيئات السياحة المحلية الجماعية إلى عضويتها ومنها الاتحاد المصري للغرف السياحية الذي يضم "غرفة السياحية"؛ "غرفة الفنادق"؛ "غرفة المحلات العامة" [1].

3-3 أثر التعاون الأمني العربي على التنمية السياحية العربية:

أدى انتشار التكتلات الإقليمية على مستوى العالم إلى بروز انعكاساتها على قطاع السياحة في العالم حيث يمكن القول بأن للتكتلات الاقتصادية آثار خلق للسياحة وتحويل للسياحة على غرار ما لهذه التكتلات من آثار على التجارة. فقد أظهرت إحصاءات منظمة السياحة العالمية أن أكثر من 75 في المائة من حجم حركة السياحة العالمية يتم داخل التكتلات الاقتصادية .ويتوقع أن تزداد هذه النسبة مع توجه التكتلات الإقليمية نحو إزالة العقبات التي تواجه السياحة

[1]- محمد التابعي محمود: التعاون الدولي في مجال الأمن السياحي، بحث مقدم إلى الدورة التدريبية، المركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض، السعودية، 1992، ص 236.

البينية وانتشار موجة الحوافز السياحية المقدمة لمواطنيها كالتأشيرة السياحية المشتركة التي تسمح بالدخول إلى مختلف دول التكتل (كدول الاتحاد الأوروبي).

ويرى الخبراء أن حركة السياحة الدولية التي كانت نشطة بين الشمال والجنوب في فصل الشتاء تعرضت لتغير ملحوظ خلال السنوات الأخيرة لصالح التركز السياحي البيني بنسبة تبلغ 93.3 في المائة، تشير بيانات السياحة العربية البينية إلى تواضع نسبتها التي تراوحت بين 37-46 في المائة من إجمالي السياحة العربية خلال الفترة 1995-2005، وذلك مقارنة بنظيرتها في الأقاليم الأخرى، حيث بلغت نسبة السياحة البينية في أوروبا 88 في المائة، وفي شرق آسيا والباسيفيك نحو 79 في المائة، وقد بلغت نسبة السياحة البينية العربية أعلى مستوياتها في عام 2002 في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 بسبب اتجاه السائحين العرب لتفضيل قضاء عطلاتهم داخل المنطقة العربية.

الخاتمة:

يعدّ دور الحكومات والدول العربية في تعزيز التعاون الدولي بينها وبين الهيئات والمنظمات الدولية المتخصصة من أهم الآليات التي يحتاج إليها الأمن السياحي العربي، كما للاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف دور كبير في الحدّ من الظاهرة الإجرامية التي تستهدف السياحة، وذلك عبر مراقبة الحدود والتنسيق المتواصل والمستمرّ بين الأجهزة الأمنية والقضائية، ومن خلال ما تم دراسته وتحليله فيما سبق خلص الباحث إلى مجموعة من النتائج هي كالآتي:

- أنّ تحقيق الأمن السياحي غاية لا تدرك إلا من خلال وضع أطر قانونية، أو تركيز أجهزة قضائية متطوّرة، أو إشاعة الوعي الأمني لدى عموم المواطنين والسياح، أو بتطوير المنظومة الرقابية من الناحية التقنية ورفع اللقاءات العلمية والفنية لأهل الاختصاص.
- يتوجّب لتطوير قطاع السياحة في العالم العربي نظرة طويلة الأمد تكون جزءً من عملية التنمية الاقتصادية، نظراً للترابط بين السياحة وسائر القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- أنّ التنمية الناجحة للسياحة في أي بلد عربي يجب أن تركز على المجالات التي يتمتع بها هذا البلد بميزة نسبية، مثل السياحة الثقافية وسياحة الآثار، والسياحة الترفيهية والسياحة الدينية، وسياحة المؤتمرات والتدريب، ليتمكّن من التنافس في أسواق السياحة العالمية.
- يتطلّب تطوير السياحة توفّر الإرادة السياسية بتنمية القطاع وإخضاعه لتشريعات منفصلة تسعى إلى تحقيق أهداف السياحة في البلد وتطورها.

وما يمكن تقدمه من اقتراحات في هذا الصدد نطرح ما يلي:

- دعم القدرات البشرية وتطوير الإمكانات الفنية من خلال البحث والتدريب في مجال الأمن السياحي العربي، وتحديث أجهزة الأمن السياحي في الدول العربية وتطوير قدراتها وتأهيل العاملين فيها، بما يجعلها قادرة على النهوض بمسؤولياتها على الوجه الأكمل، وتطوير وتعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين الدول العربية، لتحقيق أكبر قدر ممكن من التعاون الأمني العربي المشترك في إطار التصدي للظواهر الإجرامية والإرهابية المخلة بأمن السياحة العربية.

- إشاعة ثقافة الأمن السياحي من خلال وضع استراتيجية عربية نموذجية في مجال الأمن السياحي تهدف للحفاظ على أمن السائح، وحقه في السفر داخل الوطن العربي، وضمان سلامته الجسدية والمعنوية، وصيانة حقوقه وممتلكاته، والتأمين الشامل للمرافق السياحية العامة والخاصة والمواقع الأثرية.
- إزالة العقبات التي تعترض التدفق السياحي فيما بين البلدان العربية من أجل توفير المناخ الأمني الملائم، لإنجاح خطط التنمية السياحية، بما يساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني لكل الدول العربية.
- تبني استراتيجيات وسياسات الأمن السياحي كمطلب أساسي لترقية قطاع السياحة في كافة الدول العربية من خلال تدعيم جهود المنظمة العربية للسياحة والتعاون العربي في مجال السياحة والأمن السياحي.
- توثيق التعاون مع الدول والمنظمات والهيئات الإقليمية والدولية المختصة، والاستفادة من خبراتها في مجال توفير الأمن السياحي.

قائمة المراجع:

1-الكتب:

- إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية، بيروت، لبنان، مؤسسة الأبحاث العربية، 1985.
- حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن – دراسة في تطوّر التنظيم الدولي منذ 1945، عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1995.
- رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين، بيروت، لبنان، المؤسسة الجامعية، 1986.
- عائشة راتب، التنظيم الدولي، الكتاب الأول، القاهرة، مصر، دار النهضة العربية، 1970.
- صلاح الدين عامر، قانون التنظيم الدولي – النظرية العامة، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، دار النهضة العربية، 1981.
- محمد السعيد الدقاق، التنظيم الدولي، بيروت، لبنان، الدار الجامعية، دون تاريخ.
- مفيد محمود شهاب، المنظمات الدولية، الطبعة الثالثة، القاهرة، مصر، دار النهضة العربية، 1976.
- Stephen M. Walt, the origin of alliances, Ithaca, U.S.A, Cornell University Press, 1987.

2-المجلات:

- عبد الله العريان، "فكرة التنظيم الدولي – تطوّرها التاريخي وخصائصها الحاضرة"، مجلة القانون والاقتصاد، العدد 02، السنة 25، القاهرة، مصر، 1955.
- Abdullah El-Arian, "le rapport sur les relations entre les états et les organisations internationales", Annuaire de la Commission de Droit Internationale, N° 11, 1963.
- Roger D. Hansen, "North-South policy –what is the problem", Foreign Affairs U.S.A, 1980.
- M. Masse, "une nouvelle dimension de la coopération judiciaire en matière pénale –la coopération «verticale»", Revue Des Sciences Criminelles, N° 03, Paris, France, 2002.

- Muller Rappard et Wisse, "compte rendu de la conférence d'experts internationaux sur la justice pénale internationale réunie à syracuse du 04 à 08 décembre 1994", Revue Internationale de Droit Pénale, N° 162, Paris ,France , 1996.

3-الملتقيات:

- فؤاد علام، "أخطار السياح -مكافحة جرائم السياحة"، بحث مقدم إلى الدورة التدريبية التاسعة والعشرين، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، السعودية، 1992.
- محمد التابعي محمود، "التعاون الدولي في مجال الأمن السياحي"، بحث مقدم إلى الدورة التدريبية، المركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض، السعودية، 1992.

4-المو اقع الالكترونية:

- حمد جاسم محمد: "السياحة العربية بين الارهاب والمنافسة الدولية"، مقال منشور على الرابط: http://annabaa.org/news شوهد يوم: 15 أكتوبر 2022.
- عامر العمران: الارهاب وأثره على السياحة في دول الربيع العربي، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، مقال منشور على الرابط: http://rawabetcenter.com/archives شوهد يوم: 15 أكتوبر 2022.
- عبد الحافظ الصاوي: السياحة في العالم العربي هل تصمد أمام النزاعات والحروب وجائحة كورونا؟، مقال منشور على الرابط: https://www.aljazeera.net/ebusiness شوهد يوم: 15 أكتوبر 2022.
- ميثاق الأمم المتحدة، تم اعتماده في مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بنظام الهيئة الدولية (بسان فرانسيسكو San Francisco)، الولايات المتحدة الأمريكية، بتاريخ 26 جوان 1945، ودخل حيز التنفيذ في 24 أكتوبر 1945، الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة: www.un.org
- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في تاريخ: 24 أكتوبر 1970 بشأن مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول، الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة: www.un.org
- القرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: 3201 المؤرخ في 01 ماي 1974، بشأن إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة: www.un.org